Sadaa Al-qalum Journal
مجلة صدى القلم
مجلة صدي القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية

الهجرة غير الشرعية (المفهوم والاسباب والانعكاسات)

Illegal immigration (concept, causes and repercussions)

د. الصادق عمر حسين الخطري
Dr. Al-Sadiq Omar Hussein Al-Khatri
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - صرمان - جامعة صبراتة

استلام الورقة: 2026-05-18 قبول الورقة: 2026-05-25 نشر الورقة: 2026-06-02

الملخص

الهجرة غير الشرعية هي الدخول أو البقاء في بلد ما دون اتباع القوانين الرسمية، وهي ظاهرة عالمية تتطلب اهتماماً من الدول. تنبع هذه الظاهرة من مجموعة دوافع تشمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية. ولها آثار سلبية على الدول المرسلة والمستقبلة، وكذلك على المهاجرين أنفسهم، وتؤثر في مجالات مختلفة مثل الاقتصاد والصحة والمجتمع والأمن.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، أسبابها ، دوافعها، آثارها ، مخاطرها.

Abstract

Illegal immigration is entering or remaining in a country without following official laws, and it is a global phenomenon that requires attention from countries. This phenomenon stems from a set of motives that include economic, social, political and security factors. It has negative effects on sending and receiving countries, as well as on the migrants themselves, and affects various areas such as the economy, health, society and security.

Keywords: Illegal immigration, its causes and motives, its effects and risks

موضوع الدراسة:

اولاً: مقدمة:

الهجرة ظاهرة قديمة ومستمرة منذ عدة قرون، ذات دوافع متعددة، مثل البحث عن حياة أفضل أو الهروب من الصراعات، وقد أصبحت تمثل تحديًا عالميًا بسبب تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على دول المنشأ والمقصد. وتتسبب الهجرة غير الشرعية بمشاكل لدول المقصد، كما يقع المهاجرون غير الشرعيين ضحايا لشبكات تهريب البشر، والاتجار بهم. وتعتبر مشكلة الهجرة الغير شرعية من بين المشاكل التي باتت تهدد العلاقات الدولية، لما تركته من تأثير على كيان المجتمع وأمنه، وتهديد لمصالح الدول، لذلك شغلت الهجرة الغير شرعية اهتمامات الرأي العام الدولي باعتبارها واحدة من المشاكل المستحدثة ذات تداعيات أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث اصبحت من بين اهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية والمحلية، وتُعدّ ظاهرة عالمية معاصرة تثير قلقاً متزايداً بسبب تداعياتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية

والقانونية، مما يجعلها محط اهتمام الباحثين والمؤسسات الدولية. فهي تهدد استقرار الدول المصدرة والمستقبلة على حد سواء. تنشأ هذه الظاهرة غالبًا بسبب سوء الأوضاع في الدول المصدرة، حيث يدفع الفقر والصراعات المسلحة والاضطهاد الأفراد للانتقال إلى دول أكثر استقرارًا بحثًا عن فرص عمل أفضل وأمان واستقرار في الدول المتقدمة. تمثل الهجرة تحديًا عالميًا يتطلب جهودًا دولية مشتركة لفهمها ووضع استراتيجيات فعالة لمواجهتها، مع احترام القوانين والمواثيق الدولية. ويتناول هذا البحث الهجرة غير الشرعية، معرفاً إياها بالانتقال بين الدول بشكل مخالف لقوانينها، عبر الدخول دون تأشيرة أو الإقامة بشكل غير قانوني . وتتعدد دوافعها بين اقتصادية وسياسية واجتماعية ودينية، وتُعززها عوامل أخرى تجعلها غير رسمية وغير طوعية غالباً، ولها آثار إيجابية وسلبية.

وتُعد العوامل الاقتصادية محركًا رئيسيًا للهجرة، حيث يبحث المهاجرون عن فرص أفضل لتحسين مستوى معيشتهم، خاصة في ظل الفروقات الكبيرة في الدخل بين الدول وفرص العمل المتاحة. وتؤثر هذه العوامل على مستويات الهجرة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وهي أحد الأسباب الأساسية للهجرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

ثانيا: مشكلة الدراسة

ينطلق هذا البحث من إشكالية مفادها: ما هي ظاهرة الهجرة غير المشروعة؟ وما الفرق بينها وبين الهجرة المشروعة؟ وما دوافعها واسبابها؟ وماهي الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلة او المصدرة لها ؟.

ثالثاً: فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية البحث بأن هناك علاقة متداخلة بين الهجرة غير المشروعة ودوافعها وسلوك الأفراد، والتي لها تبعات وتأثيرات على الدول التي يغادرون منها والدول التي يقصدونها. يتم تفسير هذه الظاهرة من خلال نظريات مختلفة، مثل نظرية الطرد والجذب التي تربط الهجرة بالأسباب الاقتصادية والسياسية في الدول المرسلة (الطرد) والفرص المتاحة في الدول المستقبلة (الجذب).

رابعاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحليل مفهوم الهجرة غير المشروعة، وتحديد دوافعها (اقتصادية، سياسية، بيئية، اجتماعية)، وموقف القانون الدولي الإنساني منها. كما سيركز البحث على الآثار المترتبة عليها بشكل عام، مع اعتبارها من القضايا الشائكة والمعقدة التي تؤثر على الدول المستقبلة والمرسلة وبلدان العبور.

خامساً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في الهجرة غير المشروعة في اعتبارين أساسيين: أولًا، تعقيد الظاهرة التي تشمل دوافع وأسبابًا وأشكالًا متعددة، وثانيًا، التحديات الكبيرة التي تطرحها على المجتمع الدولي، مما يستدعي البحث عن حلول مناسبة لها.

سادساً: الحدود الموضوعية للبحث:

الحدود الموضوعية للبحث في الهجرة غير المشروعة تشمل تحديد نطاق الدراسة ليشمل الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحديد الأبعاد المكانية (الدول المعنية) والزمانية (الفترة الزمنية) والأنشطة المحددة مثل الدخول أو الإقامة أو العمل بشكل غير قانوني .كما يمكن التركيز على أسباب هذه الظاهرة، مثل نظريتي الطرد والجذب، وتأثيرها على الدول المصدرة والعبور والمستقبلة.

سابعاً: منهج البحث

يعتمد الباحث في دراسة الهجرة غير المشروعة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم طبيعة الظاهرة وأسبابها ودوافعها، ومنهج تحليل المضمون لتحليل النصوص والمحتوى المتعلق بها. هذا يتيح له جمع البيانات وتوصيف الظاهرة بدقة وتقديم تفسير شامل لها من خلال تحليل أسبابها، ودوافعها، والآثار المترتبة عليها، والحلول الممكنة.

ثامناً: أدوات جمع المعلومات:

يعتمد الباحث على جمع المعلومات عبر الوسائل المكتبية باستخدام الوثائق، والقرارات، والتقارير الدولية والإقليمية، والمقالات والتصريحات، بالإضافة إلى المصادر الإلكترونية كشبكة الإنترنت والقنوات الفضائية التي تتناول موضوع البحث. هذا يشمل جميع المصادر المتاحة في المكتبة أو عبر الإنترنت التي تحتوي على البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة.

ثامناً: تقسيم البحث:

حيث سيتم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وخاتمة ومراجع، مع محورين رئيسيين هما: المحور الأول ويتناول الجوانب النظرية للهجرة غير الشرعية (المفهوم، الأسباب، والدوافع)، والمحور الثاني المخصص لـ الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية.

المحور الاول:

الهجرة غير الشرعية، المفهوم، الأسباب والدو افع

الهجرة هي ظاهرة اجتماعية تعني انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إقامتهم الأصلي إلى مكان آخر، سواء بشكل دائم أو مؤقت. لغويًا، تعني كلمة "هجرة" الترك أو الانتقال، بينما تُستخدم في العلوم الاجتماعية للإشارة إلى الحركات الجغرافية للسكان، ويمكن أن تكون داخلية (داخل نفس الدولة) أو خارجية (عبر الحدود الدولية). وتكونت الحضارات الإنسانية عن طريق الهجرة، التي تتطلب انتقال الإنسان من مكان إلى آخر للاستقرار في أرض جديدة. هذه هي الهجرة المشروعة التي تستمر في حدوثها عبر التاريخ. وقد أمر الله بالهجرة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا(97)، إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلاَ يَهْتَدُونَ سَبِيلاً(98)، فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا(99)﴾[i].

واستثنى الله من ذلك المستضعفين الذين لا يستطيعون الهجرة، فقال: ﴿ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾[ii].

اما الهجرة في الحديث النبوي : قال النبي صلى الله عليه وسلم: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه"[iii]. ويُنظر إلى الهجرة على أنها حق إنساني مشروع للانتقال، تدعمه الأديان السماوية ومواثيق الأمم المتحدة، لكنه يتطلب الالتزام بالإجراءات القانونية التي تحددها كل دولة. عندما تُمارس الهجرة بشكل مخالف للقانون، فإنها تتحول من حق مشروع إلى عمل غير مشروع، وفقاً لتعبيرك.

وأصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ذات اهتمام كبير في الدراسات الاجتماعية والسياسية، نظرًا لتأثيراتها الواسعة على البشر. ويؤكد على صعوبة وضع تعريف شامل لهذه الظاهرة نظرًا لتعقيد دوافعها وتطورها وتعدد أوجهها، ولذلك يوضح النص ضرورة تحليلها وتفكيكها. للقيام بذلك، يقترح التوقف عند مفهوم الهجرة غير الشرعية، ودوافعها، والعلاقة بينها وبين مفاهيم أخرى مثل اللجوء والنزوح. وذلك على النحو الآتي:

أولاً : تعريف الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة قديمة متجددة واكبت رحلة الانسان منذ فجر التاريخ، وهي مشكلة تؤثر على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. تعاني الدول النامية من ارتفاع نسبة المهاجرين غير القانونيين، بينما تواجه الدول المتقدمة تحديات مثل عدم الاستقرار والمشاكل الناتجة عن كثرة الوافدين. على الرغم من انتشار المصطلح، يواجه الباحثون صعوبة في وضع تعريف دقيق وشامل لهذه الظاهرة، ويختلفون في تصورها رغم اتفاقهم على شيوعها وتلازمها مع الوجود البشري. الهجرة غير الشرعية هي حركة الأشخاص عبر الحدود الدولية دون الالتزام بالقوانين المنظمة للدخول والإقامة في البلد المستقبل، وتشمل دخول البلاد دون تأشيرة أو تصريح أو الإقامة فيها بطريقة غير قانونية. يُطلق عليها أيضاً أسماء أخرى مثل الهجرة السرية، الهجرة غير القانونية، أو الهجرة غير النظامية، وتعاني منها معظم دول العالم، وبخاصة الدول الصناعية التي يتوفر فيها فرص عمل [iv].

سوف يتم في هذا المطلب تعريف الهجرة غير الشرعية من ناحيتين:

حيث تُعرَّف الهجرة غير الشرعية من الناحية اللغوية بأنها الهجرة التي تتم بطرق مخالفة لقوانين الدول، سواء كان ذلك بالدخول إلى بلد دون وثائق أو بتجاوز مدة الإقامة القانونية الممنوحة. من الناحية اللغوية، تُشير الهجرة إلى الخروج والرحيل من مكان لآخر، او التخلي عن شيء ما، وهي كما وردت في معجم لسان العرب كلمة مشتقة من فعل "هجر" أي ترك الشيء، أو "ابتعد عنه"،أو أغفله[v]، مفهوم الهجرة في المعجم يعرّف بأنها الاغتراب أو الانتقال من مكان إلى آخر بهدف الاستقرار بحثًا عن منفعة مثل الرزق، العلم، أو العلاج. يشمل هذا التعريف الانتقال الدائم أو المؤقت سواء داخل حدود الدولة أو خارجها، ويمكن أن يكون بدافع الاختيار أو الضرورة [vi]. أما المعنى الاصطلاحي للهجرة غير الشرعية، فقد انقسمت الآراء وتفاوتت حول تحديد مفهومها, وذلك على النحو التالي:

- الهجرة غير الشرعية هي التنقل عبر الحدود بشكل يخالف قوانين الدولة المقصودة، إما بالدخول دون تأشيرة أو بالبقاء فيها بعد انتهاء مدة الإقامة القانونية المسموح بها. كما تشمل الهجرة غير الشرعية العمل بشكل غير قانوني حتى لو كانت الإقامة مسموحة، وذلك إذا كان عقد العمل مخالفًا أو تجاوز المدة المحددة. الهجرة هي انتقال طبيعي للبحث عن حياة أفضل، لكن الهجرة غير الشرعية تظهر مع وجود قوانين تنظم هذه الحركة [vii].– الموقف القانوني للمهاجرين غير الشرعيين هو أن دخولهم إلى البلد قد يكون غير قانوني، ولكن المشكلة الأكبر والأكثر خطورة هي بقائهم ومكوثهم فيه بطريقة غير شرعية. هذا يشمل الحالات التي يكون فيها دخولهم لأجل مؤقت لكنهم يبقون لفترة أطول دون تصريح قانوني، كما في حالة العابرين الذين يدخلون دولة مجاورة ثم يقررون البقاء فيها بدلاً من مغادرتها [viii].وتعرف الهجرة غير الشرعية حسب الباحث علي الحوات بانها انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى دون الحصول على إذن قانوني، بهدف العمل أو الإقامة لفترة قصيرة أو طويلة. هذا التعريف يتوافق مع تعريفات أخرى للهجرة غير الشرعية، التي تشمل أيضاً الدخول بطرق غير نظامية أو الإقامة بعد انتهاء المدة القانونية[ix]. - الهجرة غير الشرعية هي انتقال الأفراد عبر الحدود بطرق تخالف قوانين الهجرة للدول المعنية، وتُعرف بأنها حركة خارج الأطر التنظيمية والقانونية المعترف بها. قد تشمل هذه الهجرة دخول البلاد بدون تأشيرة، الإقامة بعد انتهاء مدة التأشيرة، أو العمل بشكل غير قانوني. تُشبه مصطلحات مثل "الهجرة السرية" و"الهجرة غير القانونية" هذا النوع من الهجرة [x]. -

الهجرة غير الشرعية هي انتقال الأشخاص عبر الحدود بطريقة تخالف الشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية. أما فيما يتعلق بالهجرة الدائمة، فتعد منظمة العمل الدولية (ILO) أن الهجرة الدائمة هي انتقال الفرد من دولة إلى أخرى ليقيم فيها لمدة تتراوح بين شهر واحد وسنة واحدة، وهو ما يختلف عن الهجرة المؤقتة [xi].- تُعرّف الهجرة في العلوم الاجتماعية بانتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر، وقد تكون داخلية أو خارجية. أما الهجرة غير الشرعية، فيمكن تعريفها بأنها دخول بلد أو البقاء فيه بطرق غير قانونية، سواء بالدخول عبر منافذ غير شرعية دون وثائق، أو الدخول بشكل قانوني ثم تجاوز مدة الإقامة المسموح بها. وقد تم استخدام هذه المفاهيم للمقارنة بين أنواع الهجرة المختلفة، خاصة من قبل الهيئات الدولية مثل منظمة الهجرة الدولية (IOM) [xii]. لقد أدت الهجرة غير الشرعية إلى مشكلات معقدة للدول المصدرة والمستقبلة بسبب تأثيراتها السلبية على الأصعدة الديموغرافية، الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية. تتفاقم هذه المشكلة بسبب العوامل التي تدفع إلى الهجرة، مثل البطالة والفقر والنزاعات، وتؤدي إلى عواقب وخيمة مثل الضغط على الخدمات العامة، انتشار الجريمة، استغلال المهاجرين، وزيادة خطر الابتزاز والإرهاب في بعض الحالات [xiii]. وبهذا

فان الهجرة غير الشرعية هي رحلة ينتهجها الأشخاص للدخول إلى بلد ما أو الإقامة فيه بطريقة مخالفة للقوانين الوطنية أو الدولية، أي عبر المنافذ غير الرسمية أو دون التصاريح اللازمة .وتتسم بالخطورة الشديدة وتتضمن الدخول أو الإقامة بطريقة غير قانونية.

ثانيا: اسباب الهجرة غير المشروعة ودو افعها:

تتفق آراء الباحثين على أن دوافع الهجرة غير الشرعية متعددة ومن أهمها.

أولا الدو افع الاقتصادية:

يلعب الاقتصاد دورًا محوريًا في حياة الدول والأفراد، حيث تسعى الحكومات لتحقيق التنمية الاقتصادية لخلق فرص عمل وتلبية احتياجات مواطنيها الأساسية. ويعد تدني المستوى الاقتصادي، ونقص فرص العمل، وانخفاض الأجور في بلدان معينة سببًا رئيسيًا لهجرة الأفراد بشكل غير شرعي بحثًا عن فرص أفضل في دول أخرى. ويتضح هذا التباين من خلال التناقض بين الدول التي تعاني من ضعف التنمية والدول التي تشهد نموًا اقتصاديًا وفرص عمل وفيرة [xiv].

قد تساهم الهجرة غير المشروعة في تحسين ميزان المدفوعات، والمساعدة في دعم احتياطيات النقد الأجنبي، وتوفير إيرادات ضريبية للحكومة، ودعم استقرار ميزان المدفوعات من خلال التحويلات المالية، مع مساعدة الحكومات على تخطيط التكاليف والفوائد المستقبلية، وتشمل المزايا الأخرى زيادة الإنتاجية والمساهمة في النمو الاقتصادي.

وتعد أهم الدو افع الاقتصادية للهجرة غير المشروعة[xv]

1- البطالة: تُعدّ البطالة في البلدان النامية دافعًا رئيسيًا للهجرة، نظرًا لتسببها في الفقر وتأثيرها السلبي على النمو الاقتصادي .يدفع نقص فرص العمل الشباب إلى الهجرة غير الشرعية بحثًا عن حياة أفضل، والجنة الموعودة في بلاد المهجر لتحقيق أحلامهم وبناء مستقبلهم ، بما في ذلك الأجور المجزية والفرص العلمية والتقدير في الخارج، مقارنة بالأجور المنخفضة وتدني مستوى المعيشة في أوطانهم [xvi].

2- الفقر: المتمثل في الحرمان وصعوبة الحصول على الاحتياجات الأساسية نتيجة نقص الدخل، هو دافع اقتصادي رئيسي للهجرة غير المشروعة .يزيد من هذه المشكلة ارتفاع معدلات الفقر في الدول الأفريقية وتضييق الدول الغنية لفرص الهجرة الشرعية.

3- سعي الشباب لتحقيق أحلامهم الوردية: تعدّ الأحلام الوردية والأوهام التي يروّج لها سماسرة الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى القضاء على الفقر والجوع، من أبرز الدوافع الاقتصادية التي تدفع الشباب للهجرة غير المشروعة. يرجع ذلك إلى انتشار شبكات الإنترنت، مما يُسهّل على الشباب أن يحلموا بالثراء السريع، وأن اوروبا ستكون جنة الفردوس، إلا أن هذا الحلم غالباً ما ينتهي بكارثة، كما هو الحال في رحلة "قطار الموت"[xvii].

4- تتعرض العديد من الدول الأفريقية لأزمات اقتصادية حادة: بسبب ضعف بنيتها الاقتصادية، خاصة في دول الساحل والصحراء .وتساهم عدة عوامل في تفاقم هذه الأزمات، أهمها الاعتماد الكبير على تصدير المواد الخام بدلاً من تطوير بنية تصنيعية قوية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، بالإضافة إلى المشكلات السياسية والأمنية التي تزيد من حدة الأزمة الاقتصادية. .

ثانياً: الدو افع الاجتماعية:

تعد الظروف الاجتماعية السيئة، مثل ضعف الروابط الاجتماعية، والصراعات الطائفية والفئوية، والتفكك الأسري، وانعدام القيم الاجتماعية، من الدوافع الرئيسية للهجرة غير المشروعة. وترتبط هذه العوامل بشكل وثيق بالدوافع الاقتصادية مثل البطالة والفقر، التي تخلق انعكاسات اجتماعية ونفسية سلبية تدفع الأفراد إلى الهجرة. كما تساهم عوامل أخرى مثل عدم التوافق مع عادات بلد المنشأ، أو وجود أقارب في بلد الوجهة، في دفع الأفراد نحو الهجرة غير الشرعية.

وتؤدي العوامل الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والظروف الاقتصادية السيئة التي تفشل الدولة في حلها إلى دفع الأفراد للهجرة بحثًا عن النجاح الاجتماعي والوجاهة المفقودة، حيث تصبح الهجرة وسيلة لتحقيق

الطموحات الشخصية حتى لو تطلب الأمر قبول أعمال خطرة، مع تحولها إلى ضرورة مؤقتة أو دائمة لجمع مدخرات [xviii].

وعليه.. تعد الاسباب الاجتماعية من الاسباب المهمة للهجرة غير الشرعية، ويمكن حصرها كما يأتي[xix]:

1- تُعدّ البطالة والفقر من المشاكل الكبرى التي تعاني منها دول العالم الثالث وأفريقيا، حيث تؤثر بشكل مباشر على الأفراد وتدفعهم للبحث عن فرص عمل لتحسين ظروفهم الاجتماعية. من أبرز أسباب ذلك غياب الحكم الرشيد، والتبعية الاقتصادية، وضعف البنية التحتية، بالإضافة إلى الصراعات والحروب الأهلية، وانتشار الأمراض، والسيطرة الخارجية، مما يعيق التنمية ويخلق دائرة مفرغة من الفقر.

2- تتسم الحياة في الدول الأفريقية بالصعوبة بسبب عوامل متعددة تتشابك فيها التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. الجفاف يؤدي إلى تفاقم تدهور قطاع الزراعة، مما يسبب انعدام الأمن الغذائي ويزيد من الهجرة الداخلية والفقر .وتساهم عوامل داخلية كغياب خطط تنمية فعالة، والفساد، والصراعات، وعدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى عوامل خارجية كالتاريخ الاستعماري، في تعميق هذه الصعوبات.

3- النمو السكاني السريع وغير المنظم في أفريقيا، مما يفرض ضغوطًا هائلة على الموارد ويؤدي إلى زيادة هجرة الشباب بحثًا عن فرص عمل. هذا النمو له تداعيات متعددة، بما في ذلك الضغط على الموارد الأساسية مثل المياه والغذاء، وزيادة الأنشطة البشرية التي تضر بالبيئة، واحتمال تفاقم النزاعات.

4- تعتمد هجرة الشباب، وخاصة الهجرة غير الشرعية، على البنية الجسدية القوية للشباب لتحدي الصعوبات الكبيرة، لكنها تحمل مخاطر جسيمة مثل الغرق في البحار، والاستغلال من قبل شبكات التهريب، والتعرض للخطف، وعدم الحصول على الخدمات الأساسية. وتُعدّ الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، مثل البطالة والفقر، من أبرز الدوافع وراء هذه الهجرة.

ثالثاً: الدو افع السياسية والأمنية:

تعد العوامل مثل الشعور بالاضطهاد، وعدم الاستقرار، والخوف من المجهول، وانعدام الحريات، السبب الرئيسي للهجرة السرية، والتي زادت بشكل ملحوظ في نهاية القرن العشرين بسبب الحروب والصراعات الداخلية والخارجية وانتهاكات حقوق الإنسان. نتيجة لذلك، يهاجر الأفراد والجماعات بشكل طوعي أو جماعي إلى مناطق أكثر أمانًا، وهو ما يُعرف بـ"الهجرة الاضطرارية" أو "اللجوء السياسي".

يؤدي عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية إلى ضعف الحريات العامة، وزعزعة ثقة المواطنين، وارتفاع نسبة هجرة الكفاءات العلمية والمثقفين، مما يعرقل التنمية الاقتصادية ويؤثر سلبًا على حياة المجتمع[xx].

رابعاً: الأسباب والدو افع النفسية:

كان العلامة (عبدالرحمن ابن خلدون) صادقا عندما قال من أن" المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره، وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده" ، ويعكس هذا القول ظاهرة نفسية واجتماعية حقيقية، وقد استشهد به الكثير من المفكرين كدليل على صدق ملاحظته، فالنفس المقهورة تميل إلى تقليد الغالب بدافع شعورها بالدونية أو الاعتقاد بأن الكمال يكمن فيمن غلبها، وهذا ما يؤكده الواقع التاريخي والاجتماعي[xxi].

وتعد الدوافع النفسية من العوامل الأساسية في الهجرة غير الشرعية، وتشمل مشاعر الإحباط وعدم تحقيق الذات والشعور بالظلم الاقتصادي. في المقابل، قد يقلع الشباب عن الهجرة إذا أدركوا الآثار السلبية التي

ستلحق بأسرهم ووطنهم، على الرغم من الفوائد الاقتصادية المحتملة. كما أن ارتباط الأفراد بوطنهم وأسرهم يؤثر على قرارهم في الهجرة [xxii].

وتتجاوز الدوافع النفسية للشباب نحو الهجرة غير الشرعية الأسباب الاقتصادية المباشرة، وتشمل شعورهم بالغربة عن أوطانهم، وإحباطهم من عدم تحقيق الذات، والشعور بالعزلة الاجتماعية، وضعف الروابط الأسرية نتيجة قصور في التنشئة الاجتماعية، مما يدفعهم للبحث عن مغامرات لتحقيق مستقبل أفضل حتى لو كان ذلك محفوفًا بالمخاطر [xxiii].

خامساً: أسباب ودو افع دينية:

يؤثر الاضطهاد الديني والسعي لفرض الفكر الديني على استقرار النفس البشرية وتفكيرها، مما يدفع بعض الجماعات للبحث عن بيئة أكثر أمانًا، الأمر الذي يعزز الهجرة غير المشروعة. ولهذا السبب، تبحث العديد من القوميات عن دول تحترم الطقوس الدينية ولا تمارس أي شكل من أشكال الإكراه الديني، بهدف حماية هويتها الثقافية والروحية. الهجرة غير الشرعية محرمة شرعًا لأنها تعرض الإنسان للهلاك وتخالف أوامر الشريعة بدخول البلاد بطرق مشروعة. يُحظر هذا النوع من الهجرة بسبب خطورته على حياة المهاجر، واستنادًا إلى الآية الكريمة من سورة البقرة الآية 195: "وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ". ورغم أن الإسلام أمر بالهجرة لطلب الرزق والحياة الكريمة، فإن هذا الطلب مقيد بالوسائل المشروعة التي لا تعرض صاحبه للخطر [xxiv].

وفي سورة النساء تؤكد الآية الكريمة 97، في قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا" على وجوب الهجرة لتحقيق العيش الكريم، وليس رفض الإسلام للعيش بذل أو فقر. فهي توضح أن الله تعالى لام الناس الذين لم يهاجروا من ديارهم رغم أن أرض الله واسعة، وأنهم كانوا مستضعفين وتركوا سبيل الهجرة لتحقيق العيش الكريم. فالآية تؤكد على مسؤولية المسلم في السعي لتحسين وضعه والبحث عن أماكن تتيح له العيش الكريم وتجنب الذل، وذلك لأن الله أمرنا بالهجرة لتحقيق ذلك [xxv]، وتدعو الآية الكريمة من سورة «الملك» الآية 15: إلى السير في الأرض والبحث عن الرزق فيها، حيث تُشجع المسلم على الهجرة والسفر لطلب المعيشة الكريمة والأمن، وتُبين أن كل ما في الأرض من خير ورزق هو من عند الله، وإليه المآل والحساب في النهاية. تُعدّ هذه الآية دليلاً على أن السعي في الأرض وطلب الرزق حث عليه الإسلام، بالإضافة إلى ضرورة الإيمان بأن الرزق يأتي من الله [xxvi].

وعليه.. فانه يجب على المسلم دخول الدول بطرق مشروعة، لأن الهجرة والبحث عن الرزق مأمور بهما، ولكن لا يجوز التسلل أو الهرب. يجب على المسلم أيضاً تجنب تعريض نفسه للخطر أو الهلاك، والالتزام بالقانون الدولي والاتفاقيات التي تبرمها الدول لحماية مواطنيها. ويعتبر من يموت أثناء الهجرة غير المشروعة، رغم انه أنه كان يسعى لطلب الرزق، لا يعتبر شهيداً لأنه هاجر بطريقة غير شرعية.

سادساً: العوامل المحفـزة والمسببة للدفع بالهجرة غير الشرعية

1- العامل الجغرافي: يعد القرب الجغرافي بين أفريقيا وأوروبا عاملًا رئيسيًا يساهم في تسهيل الهجرة غير الشرعية، حيث يعمل كـ "بوابة" رئيسية للانتقال، مما يخلق لدى الشباب الأفارقة الرغبة في المغامرة عبر البحر بحثًا عن فرص عمل في الضفة الأخرى، خاصة وأن الهجرة بين الدول المتجاورة غالبًا ما تكون أكثر سهولة من الهجرة إلى دول بعيدة [xxvii].

2- ثورة الاتصالات والإعلام الجديد: أثرت ثورة المعلومات والتكنولوجيا بشكل كبير على الهجرة غير النظامية، حيث سهّلت شبكات التواصل الاجتماعي اطلاع الشباب على أنماط العيش في الدول المتقدمة، مما دفعهم

للمقارنة مع أوضاعهم المعيشية المتدهورة في بلدانهم، وزيادة الرغبة في الهجرة إليها. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت قلة أعداد السكان في أوروبا والفرص المتاحة في أعمال لا يرغب بها السكان المحليون، مثل الزراعة والخدمات، في جذب المزيد من المهاجرين[xxviii].وتؤدي ثورة الإعلام في العصر الرقمي إلى زيادة رغبة الأفراد، بما في ذلك الفقراء، في الهجرة لتحقيق أحلامهم المالية من خلال متابعة حياة الآخرين عبر الإنترنت والفضائيات. ومع ذلك، يجب أن يلعب الإعلام دورًا حيويًا في نشر الوعي وتحذير الشباب من مخاطر الهجرة غير الشرعية على حياتهم[xxix].

3- عوامل النداء: تتمثل عوامل الهجرة غير الشرعية في أن الشباب يضطرون لخوضها نتيجة لغلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية، خاصة بعد "تقوقع" أوروبا وتطبيق اتفاقية "شنغن" عام 1985م. كما أن هناك عوامل أخرى مثل الرغبة في تحسين ظروف المعيشة والبحث عن الرفاهية وفرص العمل، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والزيادة السكانية في بعض المناطق[xxx].

المحور الثاني

آثار الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها

تتضمن أهم الانعكاسات الناتجة عن الهجرة غير الشرعية آثاراً سلبية متعددة الأوجه على الدول والمهاجرين على حد سواء. وتشمل هذه الآثار اجتماعياً واقتصادياً) كالتوترات الاجتماعية وانتشار الفقر والجريمة وتدهور الأوضاع المعيشية للمهاجرين، وأمنياً كاستغلال المهاجرين وتهريبهم والإضرار بالأمن القومي، وصحياً كتعرض المهاجرين للإصابة والأمراض وعدم قدرتهم على الوصول للخدمات الصحية. كل هذه التداعيات دفعت الدول إلى اتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة هذه الظاهرة، وذلك علي النحو التالي:

الآثار الاجتماعية:

تترك الهجرة غير الشرعية آثارًا اجتماعية ونفسية سلبية واسعة النطاق على المهاجرين أنفسهم، والمجتمعات في بلدان المنشأ والمقصد، حيث يتعرض المهاجرون لمخاطر الاستغلال وفقدان الحياة، وتؤدي إلى ضياع وتدهور نفسي كبير .كما تزيد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الدول المستقبلة نتيجة ارتفاع معدلات الجريمة وتدهور المستوى الخدمي[xxxi].

- تؤثر الهجرة غير الشرعية بشكل كبير على التفكك الأسري والاجتماعي، حيث تؤدي إلى تفكك رابطة الأسرة بسبب البعد والانفصال، وتؤثر سلباً على الروابط الاجتماعية الأخرى مثل الروابط في الحي أو القرية، مما قد يعرض المهاجر للشعور بالضياع واليأس في ظل ظروفه الصعبة [xxxii]. - تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى نقل عادات وتقاليد الأفراد للمجتمع المضيف، كما تشكّل أقليات لها خصائص اجتماعية خاصة، مما يؤثر على النسيج الاجتماعي، فضلاً عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية التي يواجهها المهاجر نفسه، مثل العيش في ظروف سيئة، والشعور بالغربة، والخوف من الترحيل [xxxiii].

- من الآثار الاجتماعية للهجرة ظهور شبكات تهريب سرية وغير إنسانية تستغل المهاجرين، حيث تزداد أعدادها وتتنوع أساليبها، وتشمل استلام أموال طائلة عبر وسطاء، وإلقاء المهاجرين في البحر، وخداعهم بالوصول إلى الشاطئ وهم لا يزالون في بداية الرحلة. وتقوم هذه الشبكات بعملياتها بسرية تامة، وغالباً ما يتم التلاعب بالمهاجرين ويصبحون ضحايا لعصابات الإجرام [xxxiv]. - تتمثل الآثار الاجتماعية لهجرة الأطفال في التعرض للعنف والاستغلال والتمييز، فضلًا عن الآثار النفسية مثل القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة. كما قد تؤثر الهجرة على الأطفال المتبقين في البلد الأصلي بسبب انفصال الوالدين، وتؤدي إلى ضغط على الخدمات العامة في بلد الوجهة، وزيادة العبء على العائلات المهاجرة. وهجرة الأطفال اثارت مشكلة كبيرة في التعامل

معهم، إذ أن معظم قوانين الهجرة تمنع إعادتهم دون سن معينة، كما أن الدول التي يصلون إليها يجب عليها ضمان حقوقهم كالحماية والتعليم والإيواء والعلاج النفسي[xxxv].

الآثار الاقتصادية:

يترتب على الهجرة غير الشرعية آثار اقتصادية سلبية متعددة على الدول المستقبلة ودول المصدر، منها استنزاف الموارد العامة، زيادة الضغط على الخدمات الاجتماعية، المنافسة في سوق العمل، انتشار الجريمة المنظمة، واستغلال المهاجرين عبر شبكات التهريب، بالإضافة إلى فقدان الموارد البشرية المؤهلة من دول المصدر وللمزيد اكثر من **الآثار الاقتصادية** ما يلي:

- تتمثل الآثار الاقتصادية لتهريب المهاجرين غير الشرعيين في استغلال الشبكات الإجرامية للمهاجرين مادياً من خلال دفعهم للأموال مقابل وعود غير حقيقية، وغالباً ما يتعرض المهاجرون للاستغلال وسوء المعاملة وظروف قاسية، وفي النهاية قد يخسرون كل ما دفعوه . - يعد انتشار المشاريع الوهمية التي تستهدف المهاجرين أحد الآثار الاقتصادية السلبية للهجرة غير الشرعية، حيث تستغل هذه المشاريع ضعف وضع المهاجرين القانوني لجمع الأموال منهم بأساليب غير مشروعة، مما يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة لهم. كما أن هذه المشاريع يمكن أن تضر بالخسائر الاقتصادية في بلد المنشأ بسبب هجرة الكفاءات ونقص المهارات. - تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى آثار اقتصادية سلبية، أبرزها تهرب المهاجرين من دفع الضرائب مما يؤدي إلى خسارة في إيرادات الدولة، واستغلال أصحاب العمل لهم من خلال دفع أجور متدنية وتوفير ظروف عمل غير مناسبة لهم لتحقيق مكاسب غير قانونية على حساب حقوقهم، مما يضر بالاقتصاد بشكل عام [xxxvi].

- تتسبب الهجرة غير الشرعية في زيادة جرائم غسل الأموال لأنها توفر بيئة خصبة لتمويل الأنشطة الإجرامية وغسل الأموال الناتجة عنها، حيث تسمح لأفراد أو جماعات غير قانونية بإخفاء المصدر غير المشروع للأموال وتمريرها كأنها أصول مشروعة [xxxvii]. - تُعدّ الهجرة غير الشرعية بان لها آثار اقتصادية سلبية، مثل منافسة العمالة المحلية بأجور منخفضة في القطاعات غير الرسمية، مما يؤثر على سوق العمل. كما تفرض تكاليف باهظة على الدول بسبب عمليات ترحيل المهاجرين، وتساهم في زيادة معدلات الجريمة والضغط على الخدمات العامة. - تتمثل الآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية في استنزاف البلدان المصدرة للعمالة الماهرة والشباب في سن الإنتاج، مما يقلل من القوة العاملة ويرفع العبء الضريبي على بقية السكان. بالإضافة إلى ذلك، تخسر هذه البلدان الاستثمارات التي قامت بها لتأهيل هؤلاء الأفراد علميًا ومهنيًا، بينما تستفيد الدول المضيفة من خبراتهم غالبًا بمقابل زهيد وبشروط عمل غير عادلة بسبب وضعهم غير القانوني[xxxviii].

- تتمثل الآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية على الدول المستضيفة في الضغط على الخدمات العامة، وزيادة الضغط على سوق العمل مما قد يؤدي إلى خفض الأجور، والتهرب الضريبي من قبل العمالة غير المسجلة، مما يقلل من الإيرادات الحكومية .في المقابل، يمكن أن تسهم هذه العمالة في سد النقص في العمالة الماهرة أو في القطاعات التي يتجنبها السكان المحليون، مما يعزز النمو الاقتصادي [xxxix].

الآثار السياسية:

تُشكّل الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة تتعدد آثارها (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، صحية، وأمنية)، وتتفاوت خطورتها تبعاً للبلد والوقت. تُعتبر الأخطار السياسية، الأبرز، حيث تُلقي تدفقات المهاجرين غير الشرعية بعبء ثقيل على دول العبور والوصول، خاصة وأنها تتم بشكل غامض خارج الأطر القانونية [xl].

يتطلب تدفق الأعداد الكبيرة من

المهاجرين موارد مالية وبشرية وفنية لمراقبتهم وضبطهم، كما يشكلون خطرًا على الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدول المستضيفة بسبب تنوع ثقافاتهم وخلفياتهم، مما يخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار. علاوة على ذلك، قد تُستغل هذه الفئات من قبل جهات معادية لأغراض سياسية وأمنية [xli]. تُشكل الإجراءات التي تتخذها دول العبور لحماية سيادتها تحدياً ذا أوجه متعددة، حيث يمكن أن تثير ردود فعل من دول المصدر التي تستغل الأزمات لحسابات سياسية، وتؤدي إلى انتقادات من دول الاستقبال في حال ضعف التعاون أو عدم كفاية الإمكانيات لمواجهة تدفق المهاجرين. كما أن تفشي شبكات التهريب وعجز السلطات عن ضبطها يثيران انتقادات من دول الاستقبال التي تعتبر هذا الضعف سبباً رئيسياً في تفاقم الظاهرة [xlii]. وتؤدي الأوضاع إلى زيادة التوترات السياسية بين دول المصدر والعبور والاستقبال، مما يعقد قضية الهجرة غير الشرعية. والحل يكمن في استجابة شاملة ترتكز على التعاون والتشاور المتبادل، بدلاً من إيجاد الأساليب الفعالة للتعاون البناء لمعالجة المشكلة من جذورها [xliii].

الآثار الأمنية:

أن الأمن هو أساس التنمية، وأن أي خلل في المنظومة الأمنية يفاقم الجريمة، خاصة مع وجود مهاجرين غير نظاميين قد يحملون سجلات إجرامية (قتل، اتجار بالمخدرات، إرهاب،...). مما يهدد استقرار الدول المرسلة والعبور والمستقبلة على حد سواء، ويفاقم الفوضى ويُعرّض المهاجرين أنفسهم لانتهاكات ويُضعف التنمية الوطنية [xliv].

الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة تنبع من أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة في دول المصدر، وتنتج عنها آثار سلبية متتالية (استغلال، جريمة، ضغط خدمات) على المهاجرين والدول، وتتطلب حلولاً شاملة عبر التنمية المستدامة والحوار الدولي والشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني، مع احترام حقوق الإنسان، وتتحدى الجهود الدولية للسيطرة عليها بسبب خطورتها وحساسيتها الأمنية والإنسانية[xlv].

أن من يختار مغادرة بلاده بطرق غير شرعية غالبًا ما يكون غير ملتزم بالقانون، مما قد يفتح الباب أمام المجرمين والمطلوبين أمنيًا للهروب، وبالتالي انتشار الجريمة وعدم عقابهم، ويشجع الآخرين على السلوك المماثل . وهذا يتفق مع ما يسمى بـ "السياسة الجنائية" في مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث تنظر الدول إلى هذه الظاهرة كتهديد يتطلب قوانين للحد منه لحماية الأمن والنظام، وتُعرف الهجرة غير الشرعية بأنها مخالفة لقوانين الدخول والإقامة في أي بلد[xlvi].ويعتقد أن مشكلات المهاجرين غير الشرعيين تتفاقم وتؤثر على الدول المستقبلة، حيث أن الظروف الصعبة مثل البطالة والتمييز والفقر واليأس قد تدفع بعضهم نحو الجريمة، وتزيد من المخاطر الأمنية والأخلاقية في المجتمعات، بينما يعاني المهاجرون أنفسهم من صدمات نفسية و«الاغتراب» وصعوبات الاندماج و«انتهاك حقوق الأنسان» مثل الحق في الصحة والسكن. وتشير الأبحاث والدراسات إلى ارتباط الهجرة غير الشرعية بـ«الجرائم المنظمة» و«الإرهاب» بسبب ضعف أوضاعهم وسهولة تجنيدهم، مما يجعل الدول المستقبلة تواجه تحديات أمنية واجتماعية كبيرة[xlvii]. ويُنظر إلي الهجرة غير الشرعية بانه تهديد للأمن القومي بسبب إمكانية تسلل المخربين والإرهابيين، وحمل الأسلحة والمتفجرات، ونشر الأفكار المتطرفة التي تستغلها جهات معادية لزعزعة الاستقرار لزعزعة أمن واستقرار الدول المستقبلة ، مما يجعل مكافحتها أولوية سياسية وأمنية لتلك الدول[xlviii].

وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001م، تغيرت نظرة الولايات المتحدة للهجرة غير الشرعية بشكل جذري، حيث تحول التركيز من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية إلى البعد الأمني، وأصبحت حماية الحدود وترحيل المجرمين أولوية قصوى لضمان الأمن القومي، مما أثر بشكل كبير على سياسات الهجرة وإنفاذ القوانين، بحسب ما تؤكده دائرة خدمات المواطنة والهجرة الأمريكية[xlix]. تصاعدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية كقضية عالمية خطيرة وتأتي في المرتبة الثانية بعد الإرهاب، حيث تدفع الحاجة للبحث عن حياة أفضل نحو الدول الغنية، مما يضطر تلك الدول لتشديد قوانين الحدود للسيطرة على التدفق المتزايد للمهاجرين، وتلك الظاهرة تتطلب حلولاً شاملة تتضمن معالجة أسبابها الجذرية وتوفير بدائل للهجرة الشرعية وتعزيز التعاون الدولي[l].

الآثار الصحية:

الهجرة غير الشرعية تحمل مخاطر صحية جسيمة للمهاجرين، تشمل الإصابة بأمراض متوطنة كالملاريا والسل والإيدز والالتهاب الكبدي الوبائي، وتفاقمها في ظروف الهجرة ومراكز الحجز، مما يشكل تهديدًا على صحة المجتمع ككل، بما في ذلك رجال الأمن والمجتمعات المضيفة، وتتطلب حلولاً ترتكز على التوعية والتنمية وتوفير البدائل القانونية للحد من الظاهرة وتداعياتها [li].

تُبرز قضية الهجرة السرية تحديات صحية واجتماعية كبيرة، حيث يُشكل المهاجرون غير الشرعيين خطراً محتملاً بانتشار الأمراض المعدية لغياب الرقابة الصحية والوثائق، مما يضع ضغطاً على الأنظمة الصحية ويجعلهم عرضة للاستغلال وتفاقم مشاكل الصحة النفسية، بينما تتطلب مواجهة ذلك حلولاً شاملة تجمع بين تعزيز التنمية الاقتصادية في بلدانهم الأصلية، وتشديد الرقابة على الحدود، وتوفير برامج توعية دولية، بالتوازي مع التعامل الإنساني مع هذه الفئات لضمان عدم تفشي الأوبئة وتوفير حد أدني من الرعاية [lii].وعليه.. فأن الإجراءات الصحية للمهاجرين ضرورية لضمان صحة المهاجر وحماية المجتمع المضيف، وأن الصحة العامة واجب على الدول، وهو ما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، التي تُلزم الدول بتوفير الرعاية الصحية للمهاجرين بشكل قانوني أو غير قانوني كحق أساسي لحماية الصحة العامة، ويجب أن تتكامل مع سياسات إدارة الهجرة عبر التوعية وتوفير البدائل وتأمين الخدمات الأساسية، كما أشار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لسنة 1987م بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وهو ينظم قانون دخول وإقامة الأجانب إجراءات الدخول والخروج والإقامة. ويعاقب القانون الليبي على دخول البلاد بطرق غير مشروعة وعلى تشغيل المهاجرين دون إذن. الأمر الذي يتطلب نهجاً متوازناً يراعي الجوانب الإنسانية والقانونية والصحية لحماية الجميع[liii]. ويعتقد ان المهاجر غير الشرعي يعاني في بلد المهجر ظروف نفسية وثقافية حيث يجد نفسه عالقاً بين هويتين، لا ينتمي تماماً لمجتمعه الأصلي ولا يندمج في مجتمع المهجر المختلف لغوياً وثقافياً او دينياً احياناً، مما يجعله يعيش "اغتراباً" يعمق شعوره بالضياع وفقدان الانتماء الأصيل، ويشكل تحدياً للهوية يبدأ من الأسرة وينتهي بالوطن، ويجعله أقلية ليس له أمة[liv].وهكذا فان الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة ذات آثار سلبية عميقة ومزدوجة: فهي تفرغ دول المنشأ من شبابها القادر على التغيير، وتؤدي إلى "انقلاب صامت" في اقتصادها ومجتمعها، بينما تحوّل المهاجرين أنفسهم إلى ضحايا إنسانية تعيش صراعًا من أجل البقاء، وتواجه آثارًا نفسية واغترابًا، وتزيد من مخاطر الجريمة، مما يترك تأثيرًا واسعًا على بنية المجتمعات وطناً ومهجراً [lv]. ويشير تقرير الهجرة العالمية لعام 2024م للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) إلى أرقام قياسية :حيث تجاوز عدد المهاجرين أكثر من 281 مليون مهاجر دولي و117 مليون نازح داخلياً، مع تحذيرات من استمرار تزايد هذه الأعداد بسبب النزاعات والكوارث، مما يستدعي استجابة دولية عاجلة لوضع سياسات فعالة لإدارة التدفقات، وتوفير طرق هجرة آمنة، ومعالجة الأسباب

الجذرية للنزوح، خاصة وأن عام 2024م شهد أيضاً أرقاماً قياسية في وفيات المهاجرين على الطرقات (نحو 9000)، كما تشير بيانات المنظمة الدولية للهجرة المحدثة لعام 2024 و 2025م[lvi].وتتطلب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية استراتيجية شاملة تتجاوز الإجراءات التقليدية، حيث تشمل تدابير وقائية وقانونية، ودراسة معمقة لجذور المشكلة، وتطوير برامج تنموية وتوعوية في الدول المصدرة للمهاجرين. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التعاون الدولي ووضع استراتيجيات طويلة الأمد قائمة على مشاريع مشتركة لتحقيق الاستقرار وتوفير سبل عيش كريمة للمواطنين، مع عدم استخدام المشكلة كأداة للضغط أو كسب الدعم الخارجي . كما تتطلب معالجة أسباب الهجرة استراتيجيات شاملة تتضمن تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المصدرة عبر توفير فرص عمل وتنمية مستدامة، وحماية حقوق الإنسان واللاجئين. كما تستلزم التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية ووضع مسارات هجرة قانونية، وتوفير خدمات أساسية كالصحة والتعليم، والتعامل مع العوامل البيئية . ويعتقد ان المنع التعسفي للهجرة الشرعية دون معالجة أسبابها الجذرية مثل الفقر والتنمية غير الكافية، قد يؤدي إلى زيادة العنف والجريمة الاقتصادية. هذا لأن الأزمات الاقتصادية تزيد من الضغوط، مما قد يدفع الأفراد نحو أشكال أخطر من الجريمة. لذلك، يوصى بالجمع بين تطوير التنمية المستدامة وتوفير فرص عمل كحل فعال. .

خاتمـــــة

وفي ختام هذا البحث فان ظاهرة الهجرة تعد من أكثر الظواهر الإنسانية تعقيدًا وتنوعًا، وهي مدفوعة بعوامل اقتصادية (البحث عن فرص عمل أفضل)، اجتماعية (تحسين المستوى المعيشي)، وسياسية (الهروب من الصراعات، والاضطهاد)، وتؤثر بشكل كبير على الدول المصدرة والمستقبلة، مما يتطلب دراسة وتحليل عميق، وتتفق المنظمة الدولية للهجرة مع هذا الطرح بأنها ظاهرة عالمية لها دوافع رئيسية خمسة: اقتصادية، ديموغرافية، اجتماعية، سياسية، وبيئية. إن موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع التي لا زالت تؤرق الدول والحكومات، كونها ظاهرة عالمية معقدة تعاني منها العديد من دول العالم، تنبع من دوافع اقتصادية واجتماعية، وتخلف آثاراً سلبية على الدول المصدرة والمستقبلة، مثل زيادة الجريمة والتوترات الاجتماعية والاستغلال، وتتطلب جهوداً دولية للتصدي لها عبر معالجة الأسباب الجذرية (توفير فرص عمل، التنمية)، وتنظيم الهجرة الشرعية، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة شبكات التهريب، مع التأكيد على الجانب الأخلاقي والقانوني في مواجهة التحديات الإنسانية والأمنية. ويعتقد بان ظاهرة الهجرة ستظل ظاهرة مستمرة وطبيعية مرتبطة بنمو البشرية، لها جوانب إيجابية وسلبية، وتتطلب تعاون دولي لتنظيمها والحد من آثارها السلبية، وهي بالفعل حقيقة عالمية تتطلب حلولاً شاملة تتجاوز مجرد المنع لتعالج الأسباب الجذرية وتضع آليات تنظيمية عادلة، مع التركيز على التنمية لخلق بدائل للهجرة غير النظامية. فعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، نجد أن هناك نقص في المواثيق الدولية والإقليمية التي تعالج تهريب المهاجرين بشكل خاص، رغم أن المناقشات الدولية تركز بشدة على الهجرة غير الشرعية وإعادة المهاجرين، مما يبرز الحاجة لتعزيز الأطر القانونية الدولية والإقليمية لمكافحة المهربين وتحقيق التعاون القضائي وتوفير بدائل شرعية للهجرة كخلق فرص عمل وتحسين ظروف العيش للحد من هذه الظاهرة.

المراجع والهوامش:

[i]– **سورة النساء**، الآية 97، 98، 99.

ii- **سورة النساء**، الآية 98.

[iii]- https://islamonline.net تاريخ الزيارة 5- نوفمبر 2025م

[iv]- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك: **الهجرة غير الشرعية والجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1 ،الرياض، 2008، ص17

[v]- ابن منظور، **لسان العرب**، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج1، ص ص110- 117.

- **المنجد في اللغة والإعلام**، منشورات دار المشرق، بيروت، ط 42 ،2007، ص855 .

[vi]- **معجم الكافي**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 3 ، بيروت، 1994م، ص1055 .

[vii]- محمد غريبي وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة**، دار الروافد الثقافية، لبنان، 2014م، ص186.

[viii]- عبدالله يوسف ابو عليان، الهجرة إلى غير بلاد المسلمين، حكمها وآثارها المعاصرة في الشريعة الإسلامية، **رسالة ماجستير**، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة ،2011م، ص 55.

[ix]- على الحوات: **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، منشورات الجامعة العربية، ط1، طرابلس، 2007م، ص56.

[x]- فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، **مذكرة ماجستير**، باتنه - الجزائر: جامعة الحاج خضر، كلية الحقوق، السنة الجامعية: 2011 / 2012م، ص 17.

[xi]- نخبة من الأساتذة المصريين والعرب، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية للكتاب،1975م، ص629.

[xii]- **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، المبادئ التوجيهية للاحتجاز- المبادئ التوجيهية للمعايير والقواعد المطبقة الخاصة بالاحتجاز لطالبي اللجوء وبدائله – ط1، مطابع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2012م.

- رؤوف منصوري، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، **رسالة ماجستير** في القانون العام، جامعة سطيف، الجزائر، ص8.

[xiii] - الطاهر برايك، الجهود التشريعية لدول شمال إفريقيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، العدد 13 ،جامعة عمار ثليجي، الأغواط ، دون سنة النشر، ص03 .

[xiv]- محمد الخشاني، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، **مركز الجزيرة للدراسات**، 11، مارس، الدوحة، 2005م، ص13.

- محمد صباح سعيد، **جريمة تهريب المهاجرين، دراسة مقارنة**، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر، مصر، الإمارات، 2013م، ص ص 25- 26.

[xv]- إسماعيل محمد أحمد: **" الاستخدام العربي للعمالة المصرية"**، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ص52- 56.

[xvi]- يمينة حمدي، قوارب الموت، الهجرة السرية حلول تنموية أو أمنية، **العرب الأسبوعي**، عدد 8 ، ابريل، 2009م، ص29 .

- محمد رضا التميمي: الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية, **مجلة السياسة والقانون**, العدد الرابع, 2011م, ص 260.

[xvii]- محمود عبد المنعم، تعرف على أسباب انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكيفية مواجهتها، **جريدة الوفد المصرية**، 01 سبتمبر 2016م، ص9.

[xviii]- فاضل عبد الزهرة البغدادي، **المهجرون والقانون الدولي الإنساني**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013م، ص13.

[xix]- مصباح عياد ابو خشيم، وآخرون، أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا الى أوروبا(المقترحات والحلول) **المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والانسانية المتقدمة**، المجلد 4، العدد 2، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية،2014م، ص33.

[xx]- ساهرة حسين كاظم، دور الدولة في الحد من هجرة العقول والكفاءات العراقية، **مجلة كلية التراث الجامعة**، العدد التاسع، 2010م، ص110.

- سني محمد أمين: "دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي.

[xxi]- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: **المقدمة، الجزء الأول، الفصل الثالث والعشرون**، دار الجيل، بيروت، ص162.

[xxii]- أحمد عبد الله الماضي وناظر أحمد منديل، الهجرة الدولية دراسة في إطار القانون الدولي العام، **مجلة جامعة تكريت للحقوق**، العدد الثاني، المجلد الأول، الجزء الأول، كلية الحقوق بغداد، مارس، 2017م، ص 190.

[xxiii]- السيد عبد العاطي، **مصدر سابق**، ص ص 311- 313.

[xxiv]- **سورة البقرة**، الآية 195.

[xxv]- **سورة النساء**، الآية 97.

[xxvi]- **سورة الملك**، الآية 15.

[xxvii]- واثق عبدالكريم حمود، موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية،2017م، مجلد. 6، عدد 20، ص ص 358- 360.

[xxviii]- الهجرة غير القانونية،،التهديدات، الفرص، محمد شرف الدين الفيتوري، **مجلة الإعلام والفنون**، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، السنة الثانية العدد السادس، سبتمبر 2021م.

[xxix]- هبة الشويخ: هجرة الشباب عير المشروعة ومصاحبتها الاجتماعية "دراسة اجتماعية ميدانية على الشباب، **رسالة ماجستير**, جامعة المنوفية, 2012م , ص133

[xxx] - الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "**دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي**،1 يونيو2007 م، 31 ديسمبر 2007 م.

[xxxi]- علي الحوات، **مرجع سبق ذكره**، ص109

[xxxii]- عبد الله بن سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والإتجار بهم، ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،8- 10 فبراير،2010م.

[xxxiii]- عبدالونيس محمد الرشيدي، سياسات الحماية الاجتماعية والحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب، **مجلة الخدمة الاجتماعية** المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمنهور، مصر، المجلد الرابع، 54، 2016م، ص ص 459- 497.

[xxxiv]- **المرجع نفسه**، ص108

[xxxv]- علي الحوات، **المرجع السابق**، ص108.

[xxxvi]- علي الحوات، **مرجع سبق ذكره**، ص 114.

[xxxvii]-عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك: **الهجرة غير الشرعية والجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، .ط1، الرياض، 2008، ص 82.

[xxxviii]-علي الحوات: **مرجع سبق ذكره**، ص116 .

[xxxix]- نور الدين عابد :الجحيم ينتظركم بإيطاليا، **الشروق اليومي**، ليوم 7 يونيو 2008 ، العدد 2346 ، ص9 .

[xl]- عثمان الحسن محمد نور، **مرجع سبق ذكره**، ص81

[xli]- نائلة برحال: حراقة ينخرطون في اللفيف الأجنبي للقتال في دول أجنبية، **الشروق اليومي**، 02 اغسطس 2008، العدد 2368، ص5 .

[xlii]- علي الحوات، **مرجع سبق ذكره**، ص118 .

[xliii]- الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

[xliv]- غادة مرعي ابوحلاله، " **جرائم الأجانب في ليبيا**"، جامعة قاريونس- بنغازي، 2007م

[xlv]- http: // WWW.DW_world.de/dw/article/a1564.163335200.htm/.

[xlvi]- علي الحوات، **مرجع سبق ذكره**، ص134 .

[xlvii]- علي سعد وطفة:العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 344، نوفمبر2007، ص79 .

[xlviii] - عثمان الحسن محمد نور، **مرجع سبق ذكره**، ص81.

[xlix] - علي الحوات، **مرجع سبق ذكره**، ص125.

[l] - مهدي بن شريف، تفاقم ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر، **مجلة الشرطة**، العدد 88 ، سبتمبر 2008 ، ص 50.

[li]- علي الحوات، **مرجع سبق ذكره**، ص137.

[lii]- عثمان الحسن محمد نور، **مرجع سبق ذكره**، ص83 .

[liii] - قانون رقم (6) لسنة 1987م بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها

[liv] - www.dirasat.com/4/2007/pages/doc/b4/ doc.

[lv] - **المرجع نفسه**.

[lvi] - **المرجع نفسه**.